دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	النمو السكانى وأثرة على المخطط الحضرى : مدينة زليتن أنموذجا
المصدر:	مجلة التربوي
الناشر:	جامعة المرقب - كلية التربية بالخمس
المؤلف الرئيسي:	الهدار، فرج مصطفى
المجلد/العدد:	ع5
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	يوليو
الصفحات:	47 - 76
رقم MD:	762542
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	النمو السكاني ، التوزيع السكاني ، النمو الحضري ، التخطيط العمراني، العشوائيات ، زليتن، ليبيا
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/762542

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

النمو السكاني وأثره على المخطط الحضري

(مدينة زليتن أنموذجا)

أ/ فرج مصطفي الهدار

كلية التربية الخمس – جامعه المرقب

المقدمة: -

إن النمو السكاني داخل المدن وما يحدث له من تغيرات في خصائص الكتلة السكانية، له أثر كبير على مخططات المدن الأمر الذي أدي إلي تطور المدن واتساع رقعتها وحجماها، مما يسبب في حدوث تغيرات كبيرة في نمط استعمالات الأرض داخلها، الأمر الذي يتطلب إعداد مخططات جديدة لمواجهة هذا التطور، فحجم الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة تحدد مدي النمو الحضري للمدن، بالإضافة إلى التركيب العمري والتغيرات التي تحدث على الهرم السكاني.

لقد شهدت ليبيا حركة تحضر سريع خلال النصف الثاني من القرن الماضي، خاصة بعد التطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال استثمار بعض عوائد النفط، وتركزت هذه التطورات بالمدن الأمر الذي دعا إلى هجرة العديد من سكان المناطق الريفية نحوها.

إن النمو السكاني السريع الذي شهدته ليبيا يعد من المعدلات العالية، فتوفر الظروف الملائمة من معدلات مواليد مرتفعة ويقابلها انخفاض في معدلات الوفيات، بالإضافة إلى الهجرة الوافدة، الأمر الذي ترتب عليه ضعف في بنية المدن؛ لأنها مصممة لعدد معين، ونتيجة لزيادة السكان بالمدن ظهرت العديد من التجاوزات على المنافع والخدمات

والمناطق الخضراء ومواقف السيارات والأرصفة والمناطق السكنية والتجارية وغيرها من المشاكل التي تعاني منها المدن الليبية.

إن المخطط المعتمد انتهت صلاحيته منذ ثلاثة عشر سنة ومنذ ذلك الحين والمدن تنمو بطريقة غير مخططة وبعضها لم يتم تنفيذ ما هو وارد بالمخطط.

ومنطقة الدراسة شأنها شان باقي المدن الليبية فقد شهدت مرحلة تطور في عدد السكان فتطور من 17122 نسمة في سنة 1954 م إلى72663 نسمة في سنة 2006 م [1]. وأن المساحة الحضرية ستبلغ 2154.6 هكتار وعدد السكان حسب ما هو متوقع خلال سنة 2000 م بالمخطط سيصل58920 نسمة [2]. وتتمثل المشاكل في عدم تنفيذ المخطط بشكل المطلوب مما ترتب عليه نقص في جميع مكونات المخطط وعدم توفر مخطط جديد للمدينة، وبذلك ظهرت التجاوزات على بعض المرافق كالأرصفة والحدائق والمساحات الخضراء، والتجاوز على بعض الاستعمالات التجارية والصناعية وغيرها من الاستعمالات الأخرى وتداخلها مع الاستعمالات السكنية، الأمر الذي أثر على شكل المدينة ومظهرها.

مشكلة البحث: -

إن نقص الدراسات المتعلقة بالنمو السكاني تعتبر من الأسباب التي ساهمت في ظهور التجاوزات والتعديات على مكونات المخطط خلال فترة تنفيذه، فقد تجاوز عدد السكان ما هو متوقع، وأسهم في ظهور العديد من المشاكل إلى جانب قصور في التنفيذ فظهرت التجاوزات في كل الاستعمالات، كما أن الدولة تعتبر من الأسباب التي أسهمت في

(1) الهيئة العامة للمعلومات –النتائج النهائية للتعداد العام للسكان سنة 1954 –2006 م.

(2) بولسيرفس–استشارات هندسية –مخططات التطوير زليتن –المخطط الشامل 2000–التقرير النهائي رقم ط ن 52 –ص62 .

ظهور هذه التجاوزات من خلال عدم تطبيق القوانين الخاصة بالتخطيط، وإهمال الجهات المختصة في التخطيط العمراني بتنفيذ المخطط السابق واعتماد مخطط جديد، ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية وهي:

1-هل مخطط المدينة الذي تم إعداده يستطيع استيعاب النمو السكاني في الفترة المحددة له؟

2-ما الأضرار الناجمة عن زيادة عدد السكان بالمدينة؟، وهل التجاوزات التي مارسها سكان المدينة على المخطط كانت بسبب نقص المساحة المخصصة أم عدم تنفيذ المخطط؟ وما تأثيرها على توسع المدينة مستقبلا ومظهر المدينة حاليا؟

3-هل النمو السكاني الذي حصل في المدينة كان نتيجة الزيادة الطبيعية أم الهجرة أو الاثنين معا؟

أهداف البحث: -

1-إلقاء الضوء على المشكلات التي تعاني منها المدينة نتيجة لتزايد السكان وعدم تنفيذ المخطط على الوجه المطلوب بما يتفق مع هذا التزايد.

2 – معرفة مدى التوافق بين عدد السكان والاتساع المساحي للمخططات بالمدينة ومدى الأضرار التي خلفتها الزيادة السكانية من تجاوزات وتعديات داخل المخطط.

3 –تبيان أثر الزيادة السكانية على مخطط المدينة وذلك لكشف سلبيات التخطيط والأضرار الناتجة عن الزيادة السكانية غير المتوقعة على مخطط المدينة، بالإضافة إلى التعرف على التطور العمراني للمدينة من خلال الربط بين السكان والتوريع العمراني.

أهمية البحث: -

1 –توضيح الأضرار الناجمة من النمو السكاني ومدي التجاوزات التي حدثت بمخطط المدينة بصفة عامة من هذه الزيادة، وتوضيح مدى التوافق الحاصل داخل الحي السكني وبين عدد السكان والمرافق الخدمية الضرورية، وهل تلبي احتياجات تلك الأعداد المتزايدة من السكان.

2 – معرفة العوامل والأسباب المؤدية إلي التزايد السكاني بالمدينة سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية.

أما حدود البحث جغرافيا فإن: مدينة زليتن تقع على ساحل البحر المتوسط، إلى الشرق من مدينة طرابلس بحوالي 160 كم، والخمس بحوالي 40 كم، وإلى الغرب من مدينة مصراتة بحوالي 50 كم، وفلكيا ينحصر مخطط مدينة زليتن بين دائرتي عرض (َ27 ْ32) (َ30 ْ32) شمالا وخطي طول (َ30 ْ14) (َ34 ْ14) شرقا [3].

([3]) مصلحة المساحة طرابلس. خريطة لمدينة زليتن. لوحة رقم2289 . بمقياس50000:1 .

العوامل التي ساعدت في تطور المدينة

تعتبر الظروف الطبيعية من العوامل التي ساعدت في ازدهار المدينة وتطورها وزيادة عدد سكانها، فموقعها على ساحل البحر من جهة، وعلى الطريق الرابط بين المدن المحيطة من جهة أخرى على تطورها وازدهارها خلال الفترات الماضية.

وتعتبر مدينة زليتن من المدن القديمة، وأشارت بعض المصادر التاريخية بأنها مدينة إغريقية قديمة نشأة منذ حوالي 520 قبل الميلاد على الضفة الشرقية لنهر كينوبس الذي يعرف حاليا بوادي كعام، وتشتهر بخصوبة التربة ووفرة المياه [4]. ويؤكد هيرودوتس على خصوبة المنطقة قائلا "بأنه ليس هناك جزء في ليبيا يحمل مميزات تؤهله بأن يقارن بالمناطق الخصبة في آسيا وأوروبا ما عدا المنطقة التي تدعى بنفس اسم نهرها كينوبس حيث تمتاز بخصوبة تربتها ووفرة مياهها [5]. وقد دمرت تلك المدينة على يد القرطاجيين، ثم أعيد بناؤها وطورت على يد الرومان، نظرا لوقوع المدينة على الطريق الرابط بين الإسكندرية وقرطاجة [6].

وتعود مدينة زليتن الحديثة في نشأتها إلى القرن الحادي عشر، وقد أنشأتها عائلات تعود في أصلها إلى منطقة وادي ماجر(*)، وساعد وجود المرفاء على ازدهار المدينة ونشاط حركتها التجارية [7]. فأصبحت المدينة منذ سنة 1573 م مركزا دينيا معروفا، يتوافد إليه العديد من رواد العلم من مختلف المناطق بغية حفظ القران وفهم أصول الدين، وفي القرن التاسع عشر أصبحت المدينة جزءا من الإمبراطورية العثمانية، وكانت تمثل المركز الإداري لقضاء ظلتين التابع للواء

([4]) علي محمد التير –مدينة زليتن دراسة في جغرافية العمران –رسالة ماجستير غير منشورة –كلية الآداب زليتن –جامعة ناصر –سنة 1999–ص 48.

([5]) علي فهمي خشيم –نصوص ليبية –من هيرودوتس وبليني الأكبر ويودورس الصقلي ويروكوبيوس القيصري وليون الأفريقي –منشورات دار مكتبة الفكر – الطبعة الثانية–طرابلس –سنة 1975 – ص 70-71.

([6]) علي عطية أبو حمرة –اتجاهات تطور استعمالات الأرض في مدينة زليتن –مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية –جامعة المرقب –العدد الثالث عشر –سنة 2007 م –ص333 .

(*) منطقة وادي ماجر هي عبارة عن منطقة تقع إلى الجنوب والجنوب الغربي من المدينة.

الخمس، والتي كانت من أحسن دور الحكومة وأكملها في ذلك الوقت، وقد احتل الإيطاليون المدينة سنة 1912 م ثم وقعت تحت الاحتلال الإنجليزي في سنة 1943 م، وفي سنة1963 م أصبحت المقر الإداري لإحدى متصرفيات(*) محافظة مصراتة [8].

إن موضع المدينة ضمن منطقة سهلية وساحلية منبسطة جعلها تتميز بسهولة الاتصال بالمدن الساحلية كالخمس وطرابلس ومصراته والمناطق المجاورة والمدن القريبة، فقد أسهمت الطرق التي تربط المدينة بالمدن المجاورة على زيادة تطور المدينة، سواء قديما – عندما كانت زليتن بمثابة نقطة عبور للطريق الواصل بين الإسكندرية وقرطاجة، – أو حديثا وخاصة عندما أصبحت المدينة تمثل أحد المراكز الحضرية الهامة التي يمر بها الطريق الساحلي الذي يربط شرق ليبيا بغربها، وقد أسهمت سهولة الاتصال بين المدينة وظهيرها الزراعي على زيادة تطور ونمو المدينة من خلال المنافع والمصالح المشتركة بينهما، كما اسهم تعدد الوظائف الإدارية للمدينة على زيادة أهميتها، فقد كانت تمثل خلال العهد العثماني مركزا لقضاء زليتن التابع للواء الخمس، ثم تحولت خلال عهد الاحتلال الإيطالي إلى مركز لمتصرفية زليتن ثم أصبحت مقراً للبلدية ثم مقرا للفرع البلدي.

([7]) علي محمد التير –مصدر سابق –ص 49.

(*) يقصد بالمتصرفة وحدة إدارية تستخدم لتنظيم شؤون المدينة إداريا –وهي جزء من المحافظة.

([8]) محمد ناجي –محمد نوري –طرابلس الغرب –ترجمة –أكمل الدين محمد إحسان– دار مكتبة الفكر –طرابلس –سنة 1973 –ص 102.

وقد اختلف في أصل تسمية المدينة بين رأيين، الرأي الأول يمثله المؤرخ الكبير ابن خلدون ويتفق مع هذا الرأي المؤلف الطاهر الزاوي بأن كلمة زليتن محرفة عن الكلمة "يصليتن" التي كانت تطلق على قبيلة من قبائل هوارة التي كانت تسكن المنطقة، ونظرا لثقل هذه الكلمة فقد تناسى السكان هذه الكلمة وصاروا يقولون زليتن لخفتها في النطق [1] أما الرأي الثاني فيرجح أن أصل كلمة زليتن تعود في أصلها إلى كلمتي ظل التين والتي كانت تشتهر به المنطقة، ومن هنا أصبحت تعرف باسم ظلتين ثم حرف هذا الاسم فيما بعد وأصبحت تعرف باسم زليتن [2].

([1]) الطاهر أحمد الزاوي –معجم البلدان الليبية –مكتبة النور –الطبعة الأولى –طرابلس–سنة 1968 –ص 170.

([2]) سعدي إبراهيم الدراجي. زليتن دراسة في العمارة الإسلامية. منشورات القيادة الشعبية الاجتماعية زليتن. ص 18

أما بالنسبة لكتابة اسم المدينة زليتن بحرف التاء أو زليطن بحرف الطاء، فقد أكد الزاوي في كتابه معجم البلدان الليبية بآنه "قد اطلع على شجرة الأشراف الموجودة بالمدينة ووجد أنها كتبت فيها كلمة زليتن نحو عشرين مرة وكلها كتبت بحرف التاء لذلك رجحت كتابتها بالتاء، كما كتبت عدة مرات يوزليتن مما يدل على أنها محرفة من كلمة يصلتين، وكثيرا ما يحرف العرب الكلمة الدخيلة على لغتهم ليخف النطق بها" [1].

النمو السكاني بالمدينة: –

تعتبر دراسة تطور عدد السكان ونموهم من المؤشرات التي توضح مدى الزيادة السكانية من فترة تعدادية إلى أخرى، فتطور عدد السكان في مدينة زليتن له ارتباط واضح بما حققته مجمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الليبي.

فمن خلال دراسة محتويات الجدول رقم (1) الذي يوضح التطور السكاني بمنطقة الدراسة خلال الفترة من 1954 م إلى 2006 م، يتضح أن عدد السكان قد ارتفع من 17122 نسمة في سنة1954 م إلى 19461 نسمة في سنة 1964 م بزيادة قدرها 2339 نسمة وبنسبة تصل إلى 13.66% ومعدل نمو يصل إلى 1.28%، ثم تطور عدد السكان إلى22329 نسمة عام 1973 م بزيادة قدرها 2868 نسمة عن تعداد 1964م وبمعدل نمو سنوي يصل إلى 1.53%، أما سنة1973-1984 م فتعتبر من أكثر الفترات نموا للسكان بليبيا بوجه عام ومنطقة الدراسة بوجه خاص، ويرجع ارتفاع معدل نمو السكاني إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الصحية الأمر الذي اسهم في قلة الوفيات، مما سبب في ارتفاع الزيادة السكانية إلى 17630 نسمة، ليصل عدد السكان خلال تعداد 1984 م إلى 39959 نسمة بنسبة زيادة تصل إلى78.95 %وبمعدل نمو سنوي بلغ 5.43 % والذي فاق المعدل السنوي لليبيا في ذلك الوقت الذي

[1] الطاهر أحمد الزاوي –مصدر سابق –ص170.

بلغ 4.48%، حيث أصبح عدد السكان أكثر من ما هو متوقع في المخطط الشامل1988 م والذي قدر في سنة 1988 م بحوالي 37000 نسمة.

جدول رقم (1) النمو السكاني لمدينة زليتن

التعداد	عدد السكان	معدل النمو السنوي **	مقدار الزيادة	نسبة الزيادة%
*1954	17122	-	-	-
*1964	19461	%1.28	2339	%13.66
1973(1)	22329	%1.53	2868	%14.73
1984(2)	39959	%5.43	17630	%78.95
1995(3)	53624	%2.71	13665	%34.19
2006(4)	72663	%2.80	19039	%35.50

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى:

* ماك جي – مارشال – ماكميلان – لوكاس – المخطط الشامل لمدينة زليتن 1988 م– التقرير النهائي – ص 50.

(1) مصلحه الإحصاء والتعداد – النتائج النهائية للتعداد العام للسكان – مصراته – سنة1973 م – ص 30.

(2) مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان – بلدية زليتن – سنة 1984 م– ص 68.

(3) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق – النتائج النهائية للتعداد العام للسكان – منطقة مصراته – سنة 1995 م– ص 68.

(4) الهيئة العامة للمعلومات – النتائج النهائية للتعداد العام للسكان – سنة 2006 م– ص61 .

* * تم استخراج معدل النمو السنوي باستخدام المعادلة الآتية [1]:

حيث إن:

R= معدل النمو السنوي.

Po= التعداد السابق.

Pn = التعداد اللاحق.

n = الفترة الزمنية الفاصلة بين التعدادين.

$$R = \left[onti \quad \log \frac{\log \frac{P_n}{P_o}}{n} - 1 \right] \times 100$$

أما الفترة من 1984-1995 م فقد أظهرت تراجعا كبيرا في معدل النمو، حيث بلغ مقدار الانخفاض حوالي 50% عن الفترة التعدادية 1973 -1984 م، الأمر الذي اسهم في عدم تجاوز عدد السكان المتوقع في المخطط الشامل 2000 م، وقد وصل معدل النمو 2.71%، ورغم هذا التراجع إلا أن مقدار الزيادة بلغ13665 نسمة ليرتفع عدد السكان خلال سنة1995 م إلى 53624 نسمة وبنسبة زيادة تصل إلى34.19 % ، حيث كان متوقع وصول السكان خلال سنة 2000 م إلي 60000 نسمة، ولكن خلال هذه الفترة كان عدم تنفيذ المخطط بشكل المطلوب هو العائق أمام السكان، أما الفترة التعدادية 1995 -2006 م فقد أظهرت النتائج ارتفاعا بسيطا في معدل النمو، ليصل

(1) الهادي سالم كشيدان، مذكرات في مادة السكان والتخطيط -محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا – قسم الجغرافيا -شعبة التخطيط الحضري - أكاديمية الدراسات العليا-ربيع 2006 م.

إلى 2.80 % بزيادة يصل مقدارها إلى 19039نسمة والتي تعتبر أكبر مقدار زيادة خلال السنوات التعدادية بالمدينة، وقد كانت نسبة الزيادة حوالي 35.50% ليصل عدد سكان منطقة الدراسة خلال سنة 2006 إلى72663 نسمة.

مراحل التطور الحضري :-

إن دراسة التطور الحضري للمدينة يسهم في فهم ملامحها ومدى توسعها، كما تكشف عن مناطق التركز السكاني من خلال توضيح المناطق السكنية ذات الكثافات المختلفة، وما تحتويه من خدمات ضرورية، وتبين مقدار الإضافات العمرانية للمدينة، وتسهم في دراسة معرفة التجاوزات بالمخطط، ومقارنته بما شهدته المدينة من زحف حضري على الأراضي الزراعية الخصبة، نتيجة النمو السكاني الذي مرت به منطقة الدراسة الذي يساهم في معرفة مدى التغير في توزيع بعض الاستعمالات، ويمكن تقسيم مراحل التطور الحضري بالمدينة إلي: -

أولاً: القترة التي قبل 1966 م: -

تعتبر هذه الفترة صعبة الوصف نظرا لقلة المصادر التي تناولت المدينة، فقد تأثرت بنمط المدن الإسلامية، حيث تحتل الأسواق أكبر مساحة من الأرض، والتي تقدر بحوالي ثلث مساحة المدينة، وتأتي في المرتبة الثانية المناطق الإدارية في أجزاء مختلفة من المدينة، ويتمثل مركزها الرئيسي في السرايا، والتي تعتبر أكبر سلطة إدارية بالمدينة، والتي تحيط بها الحدائق من أغلب المناطق، أما بالنسبة للمناطق السكنية فإنها تتوزع في أغلب أجزاء المدينة، وتتصل فيما بينها بشوارع ضيقة غير مرصوفة، وتتصل المدينة بطرق تربطها بمدينة الخمس ومصراته، وقد عمل الإيطاليون على بناء سور يحيط بالمدينة من اغلب جهاتها لحماية انفسهم من المجاهدين، مما حد من توسع المدينة وقد قدرت مساحتها خلال تلك الفترة بحوالي 41 هكتار [1].

([1]) علي محمد التير -مصدر سابق -ص 52.

لم يكن للمدينة حدود رسمية مرسومة تحددها كمنطقة عمرانية، وأنها تمثل حصيلة التطور التاريخي للمدينة منذ تأسيسها حتى منتصف الستينات، والتي كانت تتوزع على شكل ثلاث مناطق سكنية مختلفة تفصلها عن بعضها أراضي خالية أو زراعية، ويرجع نموها في ثلاث مناطق إلى سببين هما أن هناك اختلاف في فترات نمو كل منطقة، بالإضافة إلى أن كل منطقة تقطنها قبيلة، والتي تعتمد في حياتها على الأراضي الزراعية المحيطة بها، حيث نمت المنطقة الأولى وهي أقدمها، وتعود نشأتها إلى القرن الحادي عشر، ويتآلف قسمها الأكبر من البيوت العربية وبعض الفيلات التي أنشأت خلال فترة الاحتلال الإيطالي، وتقدر مساحتها بحوالي 9.67 هكتار، حيث تتميز البيوت العربية بازدحام وارتفاع الكثافة، وتوجد بها بعض البيوت بحاجة إلى ترميم وصيانة، وتقل بها المنافع الضرورية، أما منطقة الفيلات فهي افضل حالا حيث تتوفر بها جميع المنافع الضرورية، إضافة إلى أنها تتمتع بحدائق خاصة، أما بالنسبة للشوارع فإن بعضها مرصوفة، أما المنطقة الثانية فقد نمت حول جامع عبد السلام الأسمر والمعهد الديني وهي من اكبر المناطق السكنية في ذلك الوقت، و تقدر مساحتها حوالي 16.15هكتار، وان أغلبها من طراز البيوت العربية الملتصقة ببعضها، وتحتاج أغلبها إلى عمليات ترميم وصيانة في ذلك الوقت والتي تم إزالتها فيما بعد، وتوجد صعوبة في الوصول إليها إلا سيراً على الأقدام، نظرا لضيق الشوارع، وتفتقر أغلب هذه المساكن إلى المنافع الضرورية، في حين أن المنطقة الثالثة جميع بيوتها من الطراز العربي وانها تحتاج إلى بعض الترميم بالإضافة أنها تعاني من نقص المنافع الضرورية، وتغطي مساحة تقدر بحوالي 17.01هكتارا وأن شوارعها غير مرصوفة، حيث تطور عدد السكان من 17122 نسمة في سنة 1954م إلي 19461 نسمة في سنة 1964 م [1].

وفي سنة 1964 م قامت مؤسسة دوكسيادس بوضع إحصائية للمساكن الموجودة بالمدينة ومدى ملاءمتها للسكن، حيث أشارت إلى أن الطراز المعماري للمدينة يختلف عن المناطق المجاورة، حيث تمتاز المنازل بشكل معماري يتمثل في الأبواب المقوسة المزخرفة، والأسوار الخارجية معدومة النوافذ، وقد أعطت إحصائية لعدد المساكن الموجودة

([1]) ماك جي، مارشال، ماكميلان ولوكاس–مخطط زليتن الشامل1988 م –التقرير النهائي–ص119 -123.

ومدى توفر الخدمات الموجودة بها، فقد بينت أن عدد المساكن في ذلك الوقت 1820 مسكنا، منها 1040 مسكنا في حالة جيدة، وأن 420 مسكنا تحتاج إلى الترميم والصيانة، في حين أن 360 مسكنا لا تصلح للسكن، ويجب استبدالها، وان هذه المساكن تختلف في مواد بنائها حيث أكدت أن 30% مبنية بالحجر والجير، وأن 60% مبنية من الحجر والطين، وأن 10 % مبنية من الطين والقش، في حين انه لم يتم إثبات في تلك الفترة أن المدينة متصلة بشبكة الصرف الصحي [1].

إن نمو المدينة في تلك الفترة كان عشوائيا وغير منظم، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود الملكية الفردية، وتدني مستوى المعيشة، كما أن البناء يتم دون وضع اعتبارات للخدمات والمنافع العامة، وعدم وجود مخطط للمدينة في ذلك الوقت مرصوفة [2].

([1]) مؤسسة دوكسيادس-الإسكان في ليبيا -تقرير رقم17 -سنة 1964-ص 150-151.

([2]) فرج مصطفي الهدار -استعمالات الأراضي للأغراض السكنية في مدينة زليتن للفترة من 1950-2007-رسالة ماجستير غير منشورة -أكاديمية الدراسات العليا -طرابلس – سنة 2008 م-ص 16.

ثانيا: الفترة من 1966-1980 م: -

شهدت هذه الفترة اكتشاف واستخراج وتصدير النفط، إضافة إلى تحديد أسعاره، مما أسهم في زيادة النمو الاقتصادي بالبلاد، وزيادة الدخل الذي كان له مردودة على الاقتصاد الوطني، مما دفع الدولة إلى تبني خطة غير مركزية تسهم في معالجة الأوضاع القائمة، وتركز السكان بالمدن الكبرى، والنقص في الخدمات [1]. حيث أعدت مخططات تنموية واضحة الحدود لهذه المدن والتي تعرف بالمخطط الشامل 1988م، والذي كان أساسه سنة 1966م ووضع افتراضات بأن تكون نهايته في سنة 1988 م، وكان الهدف منه الوصول إلى مجتمع يتمتع بكل ما هو ضروري داخل المخطط، بالإضافة إلى وضع خطة مستقبلية للتطور داخل هذه المخططات وتواكب تطور عدد السكان.

وقد وضع أول مخطط لمدينة زليتن خلال الفترة ما بين 1966 -1988 م والذي يعرف بالمخطط الشامل 1988م، ومن خلال محتويات الجدول رقم (2) يتضح أن مساحة المخطط التي اعتمدت لسنة 1966 م هي 88 هكتارا، وكانت الاستعمالات السكنية تقدر حوالي 40.6 هكتارا بنسبة 46.5%، ويرجع ارتفاعها إلى وجود المناطق السكنية الثلاثة، بالإضافة إلى وجود مباني مستغلة من قبل رواد العلم القادمين للدراسة بالمعهد الديني، بينما كانت المناطق الخالية والزراعية تقدر بحوالي 24.3 هكتار، ويرجع السبب إلى أن المدينة في السابق نمت في ثلاث مناطق متفرقة، وبقبائل مختلفة وهى (أولاد الشيخ عمر – أولاد الشيخ أحمد – براهمة الوسط – أولاد غيث)، تاركة فيما بينها مناطق خالية وزراعية لكي يتم الاستفادة منها في توفير المحاصيل الغذائية، وكان للشوارع نسبة تصل إلى 12.7 %، أما بالنسبة للمناطق التجارية فكانت نسبتها حوالي 6.5%، والمرافق العامة نالت نسبة 6.1 %، بينما كانت للمناطق الصناعية داخل مخطط المدينة بنسبة 1 %، والتي تتمثل في بعض الورش والصناعات التقليدية التي يحتاج إليها السكان.

([1]) ناجي الزيناتي –لامركزية التنمية ودورها في إعادة توزيع السكان بليبيا –مجلة المعهد العالي لإعداد المعلمين –زلطن –العدد الأول –سنة 2002–ص 27–29.

جدول رقم (2) توزيع استعمالات الأراضي بمدينة زليتن خلال سنة 1966م

نوع استعمال الأراضي	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية
المناطق السكانية	40.6	%46.5
المناطق الصناعية	0.9	%1.00
المناطق التجارية	5.7	%6.5
المرافق العامة	5.4	%6.1
الشوارع	11.1	%12.7
المناطق الخالية أو الزراعية	24.3	%27.2
إجمالي المساحة	**88.0**	**%100**

المصدر: ماك جي –مارشال –مامكيلان –لوكاس –المخطط الشامل لمدينه زليتن 1988–التقرير النهائي–ص 110.

وبالرغم من الاتساع الذي حظيت به المدينة إلا أنها كانت تعاني من بعض المشاكل، كالازدحام في الوحدات السكنية، وارتفاع معدل الأشغال، حيث كان المعدل 1.8 عائلة لكل وحدة سكنية، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود زيادة في عدد السكان، باعتبارها تمثل أحد المراكز الإدارية والتي أسهمت في هجرة موظفي هذه المراكز الإدارية، مصحوبين بعائلاتهم للسكن داخل المدينة، بالإضافة إلى هجرة رواد العلم للدراسة بالمعهد الديني ومشاركتهم للسكان في مرافقهم السكنية، وان بعض الوحدات السكنية القائمة لم تكن في حالة جيدة، حيث تحتاج إلى الترميم والصيانة، في حين أن البعض يحتاج إلى إزالة وإعادة بناء في نهاية الستينات، وقد كان من المقترح إقامة 2255 وحدة سكنية لمواجهة الزيادة

السكانية وصولا إلى معدل عائلة لكل وحدة سكنية في الفترة المحددة لنهاية المخطط في سنة 1988م بمعدل إنشاء 100 وحدة سكنية في السنة [1].

وكان متوقع أن عدد السكان سيصل إلى 37.000 نسمة عام 1988 م، ووضعت جميع الاستعمالات داخل المخطط على ضوء هذا العدد، ولكن نظرا لتوفر الرعاية الصحية الأمر الذي انعكس على معدل الوفيات حيث بدأ في التناقص وارتفاع معدل المواليد، حيث تميزت المدينة خلال الفترة التعدادية 1973 -1984 م بأن معدل النمو السكاني فاق المعدل العام حيث وصل إلى 5.43 %، وان المعدل العام لم يتجاوز 4.48%، وبذلك بلغ عدد السكان بمنطقة الدراسة خلال تعداد1984 م إلى 39959 نسمة [2]، مما أدى إلى وضع مخطط جديد محل المخطط الأول والذي بدأ من سنة 1980 م حتى سنة 2000 م، وقد بين المخطط ما كان على أرض الواقع حيث إنه تعدى ما كان مفترضا في المخطط الأول، كما هو موضح في الجدول رقم(3) ، ومنه يتضح أن أغلب الاستعمالات داخل مخطط المدينة قد تجاوزت مساحتها المقدر لها خلال سنة 1988م قبل ثمانية سنوات، فقد كانت مساحة المخطط خلال سنة 1980 م حوالي 349.4 هكتارا في حين كان متوقعا أن تصل مساحته في سنة1988م إلى 212.9 هكتارا، بزيادة بلغ مقدارها 136.5هكتارا بنسبة زيادة 64.11 %، ويرجع هذا التجاوز في مساحة المخطط إلى زيادة عدد سكان المدينة نتيجة ارتفاع معدل النمو خلال السبعينات حيث كان معدل النمو في الفترة التعدادية 1973-1984م من أكثر المعدلات ارتفاعا، وذلك يرجع إلى توفر الرعاية الصحية التي أسهمت في قلة معدل الوفيات، بالإضافة إلى تشجيع الدولة على زيادة عدد السكان، بتوفير المؤسسات التعليمية المجانية، وشروع الدولة في بناء العديد من الوحدات السكنية.

([1]) ماك جي -مارشال -ماكميلان -لوكاس -مصدر سابق -ص 127.

([2]) مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان -بلدية زليتن – سنة 1984 -ص68 .

ثالثا: الفترة من 1980–2000 م:

أسهم النمو السكاني الكبير لمدينة زليتن إلى تجاوز حدود المخطط الشامل 1988 م حيث امتد التطور إلى خارج المنطقة الحضرية، بالإضافة إلى وجود كثير من التجاوزات في المخطط المعتمد حيث أصبح غير صالح كأداة لتنسيق التطور الحاصل بالمدينة، الأمر الذي تطلب إعداد مخطط شامل جديد للفترة ما بين 1980 م – 2000 م حيث كان يهدف إلى تطوير المدينة وتوفير الخدمات لسكان المدينة ومنطقة تأثيرها.

والهيكل الحضري للمدينة وفقا للمخطط يتألف من منطقتين رئيستين هما (المنطقة الشمالية–المنطقة الجنوبية) والتي تضم سبعة عشر مجاورة سكنية

الجدول رقم (3) واقع استعمالات الأراضي في سنة 1980 م وما كان مفترض في سنة 1988م

نوع استعمال الأراضي	واقع استعمالات الأراضي في سنة 1980م(1)		استعمالات الأراضي المقترحة في سنة 1988م(2)	
	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية
الاستعمالات السكنية	184.0	%52.6	71.11	%33.4
الاستعمالات التعليمية	28.2	%8.1	11.16	%5.24
الاستعمالات الصحية والضمان الاجتماعي	10.1	%2.9	8.4	%3.91
الاستعمالات الترفيهية والرياضية	11.8	%3.4	19.4	%9.11

الاستعمالات الدينية والثقافية	12.1	%3.5	8.3	%3.89
الاستعمالات التجارية والأعمال	9.1	%2.6	12.6	%5.9
استعمالات الإدارة والخدمات العامة	3.3	%0.9	8.34	%3.91
الاستعمالات الصناعية والبناء والتخزين	16.0	%4.6	5.3	%2.5
استعمالات النقل والمواصلات	63.2	%18.1	61.0	%28.7
استعمالات المنافع العامة	11.6	%3.3	7.3	%3.4
إجمالي المساحة	349.2	%100	212.9	%100

المصدر: من عمل الباحث استنادا إلى:

(1) بولسيرفيس-استشارات هندسية-المخطط الشامل لمدينة زليتن 2000-التقرير النهائي رقم ط ن 53- طرابلس- سنة 1980- ص24.

(2) ماك جي-مارشال-ماكميلان- لوكاس- المخطط الشامل لمدينة زليتن 1988- التقرير النهائي- ص110.

وتضم الوحدات السكنية بداخلها بالإضافة إلى جميع الخدمات الضرورية اللازمة حيث تتوفر بشكل هرمي وفقا للتجمعات السكانية التي تم اقتراحها [1]. من خلال الإطار العام لمخطط المدينة ومحاولة تطويره وفق مقترحات المخطط الشامل 2000 م، شهدت المدينة أهم مراحل تطورها الحضري واتساعها المساحي في جميع الاستعمالات الحضرية، فمن خلال الجدول رقم (4) يتضح أن هناك فارقا كبيرا بما حظيت به المدينة خلال سنة1980 م، حيث شهدت المدينة

تطوراً كبيراً وتطورت مساحة المخطط من 349.4 هكتارا في سنة 1980 م إلى 2154.9 هكتارا في سنة 2000 م، بواقع زيادة تصل إلى 1805.5 هكتارا بنسبة مئوية تصل إلى 516.6 %، ليرتفع معها نصيب كافة الاستعمالات، ففي سنة 1980 م كان نصيب الاستعمالات السكنية 184 هكتارا بنسبة 52.6 % لتصل 1427 هكتارا خلال سنة 2000 م بنسبة تصل إلى 66.2 % من مساحة المخطط وذلك بزيادة مساحة تقدر بحوالي 1243هكتارا بواقع زيادة تصل نسبتها إلى 675.6 %، من مساحة المخطط والتي تصل مساحتها إلى 1092 هكتارا إلى مساكن زراعية مقامة على قطع كبيرة نسبيا تتراوح مساحتها من 12 % إلى 20 % من هكتارا بنسبة 4.8 %، في حين أن الاستعمالات الصناعية والتخزين لم يتجاوز 2%.

جدول رقم (4) استعمالات الأراضي بمدينة زليتن سنة 2000 م.

نوع استعمال الأرض	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية
استعمالات سكنية زراعية	1092.0	%50.6
استعمالات سكنية	335.0	%15.6
استعمالات تعليمية	102.8	%4.8
الصحة والضمان الاجتماعي	36.1	%1.7
المرافق الدينية والثقافية	23.4	%1.1
التسويق والأعمال	32.7	%1.5

([1]) بولسيرفس –المخطط الشامل لمدينة زليتن 2000–مصدر سابق، ص 59.

الرياضة ومناطق ترفيهية	126.3	%5.9
الإدارة والخدمات العامة	14.1	%0.4
الصناعة والتخزين	79.7	%3.7
الخدمات الزراعية	14.0	%0.8
النقل والمواصلات	278.8	%13.0
المنافع العامة	19.7	%0.9
إجمالي مساحة المخطط	2154.6	%100.0

المصدر: بولسيرفس –استشارات هندسية –المخطط الشامل لمدينة زليتن 2000 م –التقرير النهائي رقم ط ن 53 –طرابلس –سنة 1980–ص 62.

رابعاً: الفترة من 2000 م–2013 م.

تتميز هذه المرحلة بعدم وجود مخطط جديد، مع ملاحظة أن المخطط السابق الذي انتهى سنة 2000 م، لم يتم تنفيذه بالشكل النهائي حتى سنة 2013 م، فقد وصل عدد السكان الليبيين بالمدينة في سنة 2010 م إلى 70767 نسمة وعدد الأسر إلى 12414 أسرة [1]. فبمقارنة الخريطة رقم (2) التي توضح واقع المدينة عام 2007 م والخريطة رقم (1) والتي تمثل الوضع المفترض الذي تكون عليه المدينة سنة 2000 م يتضح أن مخطط المدينة الذي كان

([1]) الهيئة العامة للمعلومات –النتائج النهائية للمسح الديمغرافي للسكان الليبيين لسنة 2010 م.

يجب اعتماده في سنة 2000 م لايزال حتى 2007 م لم يتم تنفيذه بشكل كامل بعد، وأن هناك العديد من التجاوزات التي تمت ملاحظتها منها: -

1-افتقار المدينة إلى المساحات الخضراء والمناطق الترفيهية التي كان من المفترض وجودها بالمدينة، والتي تسهم في إظهار الجانب الجمالي للمدينة وتعمل كمتنفس لسكان المدينة، إلى جانب أن الموجود منها غير مكتملة التنفيذ ولا يؤدي الغرض المرجو منها كما هو موضح بالصورة (1).

الصورة رقم (1) الحالة التي توجد عليها المساحات الخضراء بالمدينة

المصدر: من تصوير الباحث

الخريطة رقم (1) استعمالات الأراضي في مدينة زليتن وفق ما ورد بالمخطط لعام 2000م

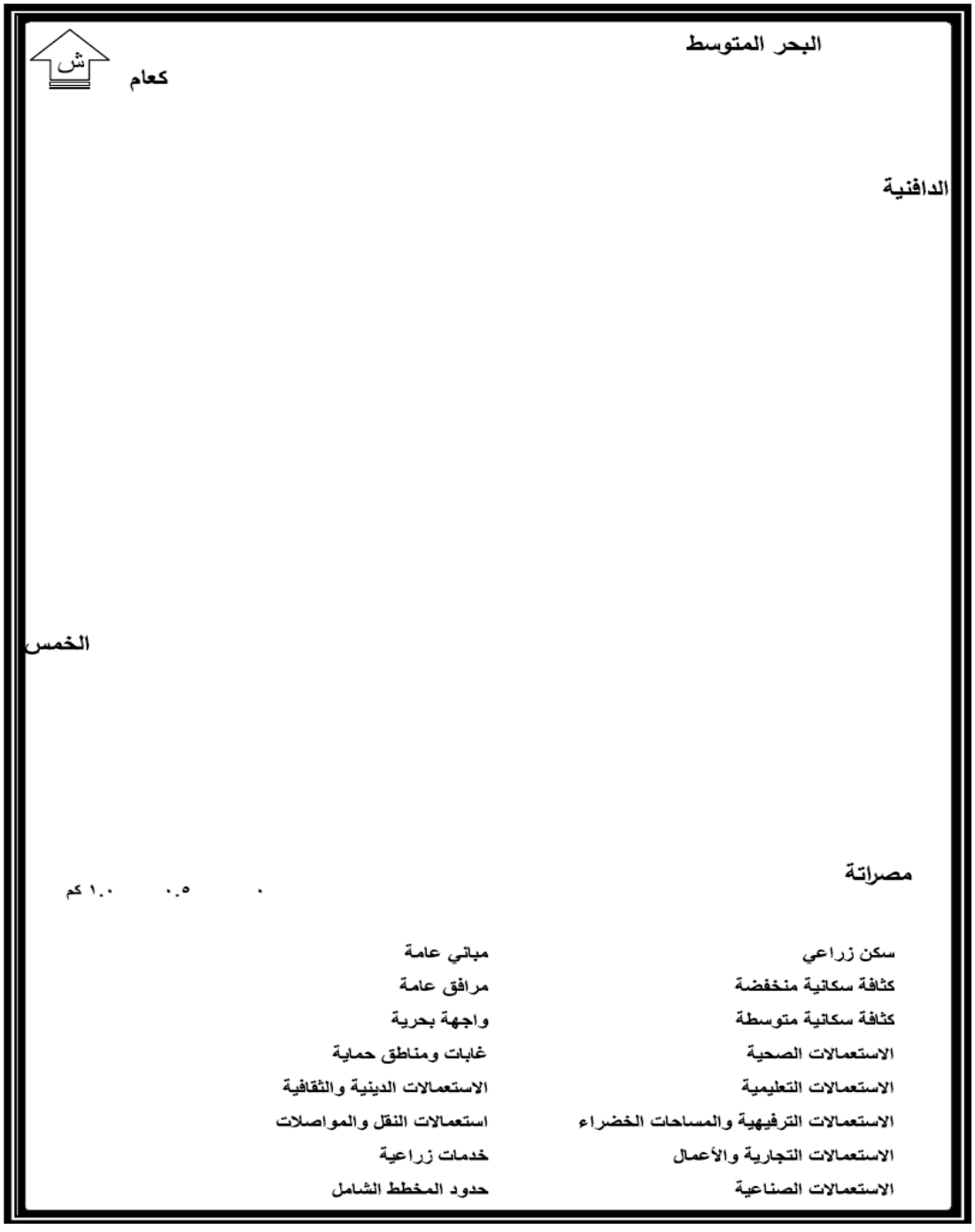

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى مخطط بوليسيرفس –استشارات هندسية –المخطط الشامل لمدينة زليتن –التقرير النهائي –رقم ط ن 53 –

الخريطة رقم (2) استعمالات الأراضي بمدينة زليتن خلال العام 2007 م

المصدر: نقلا من فرج مصطفي الهدار –استعمالات الأراضي الأغراض السكنية في مدينة زليتن للفترة من 1950–2007 م –رسالة ماجستير غير منشورة-أكاديمية الدراسات العليا–طرابلس–سنة 2008 م–ص 110.

3-ظهور ظاهرة التلوث البصري بالمدينة، وخاصة بالمباني السكنية العامة، حيث تظهر مجموعة من التجاوزات من خلال إضافات جديدة بعد الانتهاء من بناء هذه الوحدات السكنية، حيث إن تصميمها لا يتناسب مع العادات الليبية كما هو موضح بالصورة رقم (2).

الصورة رقم (2) الأصافات من قبل المواطنين بالعمارات السكنية

المصدر: من تصوير الباحث

4. الاعتداء على الأراضي الفضاء المحيطة بالمباني السكنية الشعبية ذات الدور الأرضي، واستغلالها ضمن حدود المسكن، رغم أنها ملك لجميع سكان الحي كما هو بالصورة رقم (3).

الصورة رقم (3) الاعتداء علي الأراضي الفضاء المحيطة بالمساكن الشعبية

المصدر: من تصوير الباحث

5. قلة الاهتمام بعمليات جمع القمامة، والتي تسهم في تلوث المناطق المحيطة بها، وتوفر مناطق لتكاثر الذباب والبعوض والتي تسهم في نقل الأمراض، بالإضافة إلى إفساد المظهر الجمالي للمدينة كما توضح الصورة رقم (4).

الصورة رقم (4) الإهمال في جمع القمامة بالمدينة

المصدر: من تصوير الباحث

6. عدم تنفيذ بعض الطرق المخطط لها بالمدينة، كما أن البعض من الطرق المنفذة لم يتم رصفها، حيث توجد عدد من الطرق الترابية داخل مخطط المدينة وذلك يرجع لتأخر المستحقات المالية للشركات والتشاركيات المنفذة لهذه الطرق.

وتوصل الباحث إلي مجموعة من النتائج وهي

1. أسهم موضع المدينة وظروفها المناخية المختلفة في تطور المدينة وازدهارها على مر العصور منذ تأسسها منذ 520سنة قبل الميلاد، وتدرجها في مجموعة من الوظائف الإدارية، حيث مثلت المركز الإداري خلال فترات الاحتلال التركي، ثم أصبحت إحدى متصرفات محافظة مصراته.

2. وجود مجموعة من التجاوزات والتعديات بالمناطق السكنية حيث استغلت بعض المساكن للأغراض الخدمية كالتعليم والصحة، أو مكاتب هندسية وقانونية.

3. قصور بعض الخدمات الموجودة بالمدينة على تأدية وظيفتها، حيث يوجد بعضها في حالة سيئة، لا تقوم بالغرض المرجو منها، كالحدائق والمساحات الخضراء وساحات لعب الأطفال وخدمات جمع القمامة والصرف الصحي، إضافة إلى افتقار الأحياء السكنية لمواقف السيارات.

4. يتضح أن هناك مجموعة من الشوارع والطرق لم يتم تنفيذها على أرض الواقع، وأن جزءا آخرا من هذه الشوارع غير مرصوفة.

5. افتقار المدينة إلى مخطط معتمد في الوقت الراهن أدى إلى وجود مجموعة من التجاوزات والتعديات لسد النقص في الوحدات السكنية على حساب المرافق الخدمية حيث اتضح أن عدد الأسر يفوق عدد الوحدات السكنية القائمة.

التوصيات: -

1. دعم مصلحة التخطيط العمراني من اجل استكمال الدراسات المتعلقة بالجيل الثالث وضرورة أن تتضمن هذه الدراسات الحلول العملية لتوجيه النمو العمراني بمراعاة كل العوامل والظروف المؤثرة للخروج بمقترحات من الممكن تنفيذها، وتنتج عنها مخططات واقعية تستجيب للاحتياجات وتراعي طبيعة وخصائص كل منطقة وتحد من النمو والتوسع العشوائي غير المدروس.

2. الاهتمام بالخدمات الترفيهية والتوسع في زيادة المساحات الخضراء والحدائق والاهتمام بالموجود منها والتوسع في غرس الأشجار على جانبي الشوارع والطرق الرئيسية من أجل زيادة تحسين المظهر الجمالي للمدينة والاهتمام بالبيئة.

3. ضرورة التنسيق بين الدراسات العمرانية ومتطلبات النمو والتوسع في المخططات القائمة، وخلق مناطق تنمية عمرانية جديدة، وبين البرامج التنفيذية لحماية الأراضي الزراعية، ومعالجة التعارض بين متطلبات النمو العمراني والمتطلبات السياسة الهادفة لحماية الأراضي الزراعية لتحقيق النمو المطلوب، وعدم البناء بأسلوب عشوائي بما يمثل زحفا عمرانيا غير منتظم على الأراضي الزراعية.

4. الاهتمام بصيانة الطرق المعبدة ومعالجة الطرق التي تحتاج إلى صيانة والعمل على استكمال الطرق التي لم يتم رصفها، إضافة إلى فتح مسارات الطرق الغير منفذة، وعدم السماح بالزحف على الأرصفة من قبل المواطنين والمنشآت المختلفة، وتطوير المواقف الخاصة بالسيارات.

5. العمل على تخطيط الأحياء السكنية، وتوفير كافة الخدمات والبنية التحتية وفقاً لحجم السكان في كل حي، بشرط أن تتم تهيئة هذه الخدمات قبل بناء هذه الوحدات السكنية.

6. تحسين بيئة المدينة، وجعلها بيئة نظيفة خالية من القمامة ومخالفات البناء، والتخلص منها ومعالجتها وفق الطرق الصحية، لكي لا تسهم في نقل الأمراض وانتشار الروائح الكريهة.

7. الحد من التعديل العشوائي في واجهات المباني السكنية، وخاصة العامة منها والمحافظة على جمال المدينة على أن يتم وفق شروط ولوائح تحددها مصلحة التخطيط العمراني.

8. مراجعة كافة المخططات العمرانية المعتمدة، وإلزام الجهات المعنية بتطبيقها ومتابعتها لضمان الاستفادة من تلك المخططات، وإزالة أية تشوهات واستعمالات مخالفة بالمخططات القائمة بغية تطويرها.

المراجع

1. الهيئة العامة للمعلومات –النتائج النهائية للتعداد العام للسكان سنة 2006 م.

2. بولسيرفس –استشارات هندسية –مخططات التطوير زليتن – المخطط الشامل 2000 –التقرير النهائي رقم ط ن 52.

3. مصلحة المساحة –خريطة لمدينة زليتن. لوحة رقم 2289 . بمقياس 50000:1.

4. على محمد التير –مدينة زليتن دراسة في جغرافية العمران –رسالة ماجستير غير منشورة –كلية الآداب زليتن –جامعة ناصر –سنة 1999.

5. على فهمي خشيم –نصوص ليبية –من هيرودوتس ويليني الأكبر ويودورس الصقلي ويروكوبيوس القيصري وليون الأفريقي –منشورات دار مكتبة الفكر الطبعة الثانية –طرابلس –سنة 1975 م.

6. على عطية أبو حمرة –اتجاهات تطور استعمالات الأرض في مدينة زليتن مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية –جامعة المرقب –العدد الثالث عشر–سنة 2007 م.

7. محمد ناجي –محمد نوري –طرابلس الغرب –ترجمة –أكمل الدين محمد إحسان –دار مكتبة الفكر –طرابلس – سنة 1973.

8. الطاهر احمد الزاوي –معجم البلدان الليبية –مكتبة النور –الطبعة الأولى–طرابلس –سنة 1968 م.

9. مؤسسة دوكسيادس –الإسكان في ليبيا –تقرير رقم 17 –سنة 1964.

10. فرج مصطفي الهدار –استعمالات الأراضي للأغراض السكنية في مدينة زليتن للفترة من 1950-2007–رسالة ماجستير غير منشورة –أكاديمية الدراسات العليا –طرابلس –سنة 2008 م.

11. ناجي الزيناتي –لامركزية التنمية ودورها في إعادة توزيع السكان بليبيا–مجلة المعهد العالي لإعداد المعلمين –زلطن – العدد الأول –سنة 2002.

12. سعدي إبراهيم الدراجي. زليتن دراسة في العمارة الإسلامية. منشورات القيادة الشعبية الاجتماعية زليتن.

13. ماك جي، مارشال، ماكميلان ولوكاس. مخطط زليتن الشامل 1988 ف. التقرير النهائي.

14. مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان – بلدية زليتن –سنة 1984.

15. مكتب التخطيط العمراني زليتن 2013 م.

16. مصلحة الإحصاء والتعداد –النتائج النهائية للتعداد العام للسكان –مصراته –سنة 1973 م.

17. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق –النتائج النهائية للتعداد العام للسكان –منطقة مصراته –سنة 1995 م.

18. الهادي سالم كشيدان، مذكرات في مادة السكان والتخطيط – محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا –قسم الجغرافيا –شعبة التخطيط الحضري –أكاديمية الدراسات العليا –ربيع 2006 م.

19. الهيئة العامة للمعلومات –النتائج النهائية للمسح الديمغرافي للسكان الليبيين لسنة 2010 م.